

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل  
كلية الحقوق و العلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية

فرقة البحث التكويني PRFU : تهديدات الانفلات الأمني في دول الجوار للأمن الحدودي والقومي  
الجزائري

الملتقى الوطني:

الاشكالات الأمنية في دول الجوار وسبل مواجهة تهديداتها للأمن الجزائري

د/ عبد الكريم عشور

أستاذ محاضر - ب- جامعة بسكرة

د/ سعيدة كحال

أستاذة محاضرة - ب- جامعة جيجل

عنوان المداخلة:

الجزائر والتهديدات اللاتماتلية: تفعيل الدبلوماسية الأمنية في ظل المؤشرات الجيوسياسية  
للمنطقة ( ليبيا- مالي)

المخلص:

تعيد تحديات جديدة لتهديدات لا تماثلية تشكيل الخريطة الأمنية ضمن المجال الجيوسياسي للجزائر، مما يستدعي من القيادات الحكومية النظر في استراتيجيات و أدوات جديدة تشمل بالخصوص مجال الدبلوماسية الأمنية. فعلى اعتبار الجزائر ذات أهمية إستراتيجية في المنطقة، حيث تتطلب التوترات السياسية، و الصراعات المسلحة، وانعدام الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي و الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، حلولا تتعدى الحدود المؤسساتية التقليدية لصنع السياسة الأمنية في الجزائر ومواجهة التهديدات اللاتماتلية من دول الجوار بالأخص ليبيا و مالي. ومنه، نتيجة لتغير الوضع الجيوسياسي في المنطقة بشكل جذري ( راديكالي ) تواجه الجزائر تحديات خطيرة تستدعي مستويات غير مسبوقة من التعاون خاصة في إطار تفعيل نشاط دبلوماسيتها الأمنية إقليميا بما يتوافق ومعطيات البيئة الإقليمية والعالمية،

والتدخلات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في الإقليم المغاربي- الساحلي والتهديدات المتنامية في المنطقة المصاحبة لهذا الاختراق الأمني، مما خلق سياقاً أمنياً في قطيعة مع المشهد الأمني التقليدي، والذي أصبح يشكل تحدي حقيقي أمام الدبلوماسية الأمنية الجزائرية.

**الكلمات المفتاحية:** التهديدات- الدبلوماسية الأمنية- العقيدة الأمنية- السياسة الخارجية

**Abstract:**

New asymmetric challenges reshape the security map within the geopolitical sphere of Algeria, which calls for the government leaders to look for new strategies and tools that include, in particular, the field of security diplomacy. Considering that Algeria is of strategic importance in the region where political tensions, armed conflicts, economic and social instability and transnational criminal networks, require solutions that go beyond the traditional institutional boundaries of making security policy in Algeria and confronting asymmetric threats from neighbouring countries, in particular Libya and Mali. As a result of the radically changing geopolitical situation in the region, Algeria faces serious challenges that call for the unprecedented levels of co operation, especially in the framework of activating its regional security diplomacy activity in line with the regional and global environment and direct and indirect foreign interventions in the Maghreb region and the growing threats in the region accompanying this security breach, which created a security context in its break with the traditional security scene, which has become a real challenge to the Algerian security diplomacy.

**Key words:** treats- security diplomacy- security doctrine- foreign policy.

**مقدمة:**

لعل أكبر تحدٍ أمام فهم كيفية إدارة الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في الفترة الحالية هو صعوبة تحديد أين تنتهي الدبلوماسية، أو بالأحرى كيف أن موضوعات دبلوماسية أخرى وكثيرة وبشكل متزايد تعتبر ذات صلة وطيدة بالمسائل الأمنية، ومن هنا ظهرت أهمية أن يكون لدى الدبلوماسية الأمنية أجندة لمكافحة التهديدات اللاتماثلية، ومنه أصبح التفاوض مهمة حاسمة أمام الدبلوماسية الجزائرية اليوم. وبهذا المعنى الشامل صار يتوجب على أجندة الدبلوماسية الجزائرية أن تأخذ على عاتقها الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بالجريمة المنظمة والإرهاب والشؤون البيئية والمناخية والصحية لدى دول الجوار، وأن يكون هذا على أعلى قائمة اهتماماتها، وتفعيل الدبلوماسية الأمنية لتقوية المنظومة الدفاعية وفق آلية تضمن سلامة الحدود من التهديدات اللاتماثلية من دول الجوار.

و لمعالجة هذه الإشكالية، نطرح التساؤل التالي: كيف يمكن للدبلوماسية الأمنية الجزائرية أن تساهم في احتواء التهديدات اللاتماثلية في ظل ديناميكية التحولات الأمنية على الجوار الإقليمي؟

فكنا هذه الإشكالية إلى أسئلة فرعية:

- ما هو الإطار العام للدبلوماسية الأمنية الجزائرية نحو دول الجوار؟

- هل يمكن لمبدأ التعاون والوساطة كمورد أساسي في فهم العلاقات الدبلوماسية الجزائرية أن يضمن سلامة الحدود؟

- ما هي التحديات التي تواجه الدبلوماسية الأمنية الجزائرية لاحتواء التهديدات اللاتماتلية في خضم ارتباطها بدوائر إقليمية غير مستقرة؟

### الفرضيات:

للإجابة على إشكالية البحث، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يرتبط نجاح نشاط الدبلوماسية الأمنية للجزائر تجاه التهديدات والمخاطر المترتبة عن الانفلات الأمني في ليبيا ومالي بمدى قدرتها على تحقيق الاستجابة من القوى الفاعلة للدولتين بضرورة الحل السلمي الدبلوماسي.

- تفرض الضغوطات الإقليمية والدولية على الجزائر ضرورة التكيف على مستوى القوة الصلبة والناعمة وهو ما يشكل التحدي القوي أمام الدبلوماسية الأمنية في التعامل مع التهديد.

### المحور الأول: الإطار العام للدبلوماسية الأمنية الجزائرية نحو دول الجوار

يعد السلام والأمن والنزاع موضوعات واسعة ومتعددة الأبعاد في أجندة الدبلوماسية الجزائرية خاصة تجاه دول الجوار في خضم الانفلات الأمني الذي تشهده المنطقة. حيث يشكل تصنيف وتحديد آلية مواجهة التهديدات اللاتماتلية من ليبيا ومالي في مجال عمل الدبلوماسية الأمنية الجزائرية وتحليلها ووضعها في سياقها واحتوائها مهمة عسيرة لا بد منها. فمن دون وجود مجموعة من السياسات والاستراتيجيات الجدية والفعلية يتعذر على الدبلوماسية الجزائرية اتخاذ خطوات مستتيرة وفعالة ولا تستطيع الجزائر أن تستوثق من أن سياساتها وإجراءاتها قائمة على أسس متينة.

### أولاً: العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية الجزائرية: الثابت والمتغير

#### 1- مرتكزات العقيدة الأمنية والثوابت نحو السياسة الخارجية

هناك مجموعة من الثوابت، كانت ومازالت هي الأساس في بناء عقيدة الجزائر الأمنية منذ

الاستقلال إلى يومنا هذا. وتتلخص أساساً في: (1)

- الشرعية الدولية
- الانخراط في كل الآليات الدولية لضبط التسلح
- السيادة
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول
- رفض التدخل الأجنبي
- عدم تدخل الجيش الجزائري خارج حدود البلاد
- رفض الخيار العسكري وتفضيل التسوية السلمية
- مساندة حركات التحرر
- عدم اللجوء إلى القوة

- التسوية السلمية للنزاعات
  - أمن غير منقوص لكل الدول
  - نظام أممي خاص بكل دولة
  - استقلال أممي بعيدا عن أي مظلة خارجية أو وجود أجنبي على أراضيها
- انطلاقا من هذه المبادئ، نجد أن هناك عاملان أساسيين هما المحدد الرئيسي لتطوير المنظومة الدفاعية الجزائرية:<sup>(2)</sup>

العامل الأول: بناؤها لأجل التصدي للعدوان وللاعتداء أو التدخل الخارجي  
العامل الثاني: استقلالية القرار الاستراتيجي، أي عدم العمل على تحالفات خارجية أو اتفاقيات دفاعية لسلامة وحفظ أمنها الداخلي.

إن المبدأ المتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتدخل الأجنبي، جوهر العقيدة الأمنية الجزائرية والموجه الأساسي لسلوكها السياسي والدبلوماسي. والذي على أساسه رفضت التدخل العسكري في ليبيا ومالي، ورفض الجزائر الانضمام إلى القوة المشتركة لمجموعة الساحل - 5.<sup>(3)</sup>

تعمل السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار ضمن فئتين من الأهداف الرئيسية التي تحدد سلوكها الخارجي في تعاملها الدبلوماسي، إذ تمثل الفئة الأولى الأهداف التي تخدم المصلحة القومية، وتتضمن الأمن وحماية السيادة الإقليمية وكل ما يدخل في مجال الأمن بكل أشكاله (السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي - البيئي). أما الفئة الثانية، فهي تمثل الأهداف القومية ذات النزعة المثالية كالسلام والعدالة الدولية وحق الشعوب في تقرير مصيرها.<sup>(4)</sup>

## 2- مقتضيات الواقع وضرورات التغيير

مع التهديدات اللاتماتلية، وتزايد الاضطرابات الأمنية لدى دول الجوار، وجدت الجزائر نفسها في مواجهة تهديدات لم يسبق لها أن حددت إستراتيجية منظمة وواضحة وتصور متكامل لطريقة التعامل معها ومواجهتها، مما أدى إلى ضرورة مراجعة منظورها الأمني حيال الأزمات في دول الجوار والمبادئ المؤسسة لعقيدها وفق مقتضيات الواقع الأمنية، ولكنها تبقى تعديلات بسيطة وهامشية. والتي تظهر أساسا من خلال تغيير سلوك الجزائر تجاه الأزمة في ليبيا ومالي. إذ تم فتح المجال الجوي الجزائري للمقاتلات الفرنسية المتدخلة في مالي بتزويدها بالوقود، كما شاركت الدبلوماسية الجزائرية في الاجتماعات الإقليمية لتحضير التدخل الفرنسي في مالي، بإشراف فرنسي. كل هذا تم في الوقت الذي كان فيه الخطاب الرسمي يؤكد على رفض التدخل العسكري وضرورة التسوية السلمية. ويظهر هذا التناقض بين الخطاب الرسمي والسلوك حدوث تغيير في العقيدة الأمنية وسلوك السياسة الخارجية الجزائرية المرتبط بفكرة التدخل المحدود، كسياسة للتكيف مع مقتضيات الواقع والتعامل مع التهديدات الناتجة عن حالة الانفلات الأمني.<sup>(5)</sup>

وعرفت العقيدة الأمنية الجزائرية تغييرات نوعية نتيجة التحول في طبيعة المخاطر والتهديدات، والتي كان لها تأثيرا واضحا على الجزائر، حيث وسعت هذه التحولات بالتهديدات من

مدرجات مصممي العقيدة الأمنية الجزائرية. فانتقلت من كونها ذات توجه صلب، إلى كونها ذات توجه لين. مما استدعى ضرورة إحداث تغييرات ضرورية في المنهجية التي تستدعيها العقيدة الأمنية الجزائرية لاسيما في خضم التهديدات الناتجة عن حالة عدم الاستقرار الأمني لدى دول الجوار.<sup>(6)</sup>

لكن، على الرغم من أن الجزائر مارست تاريخيا سياسات خارجية غير تدخلية، من المحتمل أنه، وفي حال استمرت (الدولة الإسلامية) في العراق والشام (ISIL) بتوسيع وجودها في ليبيا، وبالأخص في جنوب ليبيا الذي يحد الجزائر، قد تختار أن تشارك بشكل بناء، فخلال التدخل الفرنسي في مالي عام 2014 حددت الجزائر دورها بالدبلوماسية، ومع ذلك فتحت مجالها الجوي للمرة الأولى للطائرات الفرنسية وطائرات قوات التحالف (الائتلاف).<sup>(7)</sup>

### ثانيا: مبادئ عمل الدبلوماسية الأمنية الجزائرية

تقوم الدبلوماسية الأمنية الجزائرية أساسا على مبدأ التعاون والوساطة الذي يركز على خمسة نقاط:<sup>(8)</sup>

- الجانب العملي، باتخاذ إجراءات أمنية وعسكرية على الحدود البرية مع كل دول الجوار
- السعي على مسارات تعاونية ثنائية مع دول الجوار سياسيا و أمنيا: تونس ومالي والنيجر، بتقديم مساعدات وقروض كشكل للدعم السياسي والمالي. بالإضافة إلى تقديم دعم أمني على شكل حراسة على الحدود، دوريات مشتركة، تقاسم المعلومات الاستخباراتية، وتدريب قوى الأمن، وكذلك عسكرية على شكل تقديم مساعدات عسكرية، تسليح، وتدريب.....
- بتحفيز مسارات للتعاون والتنسيق حول الأزمة في ليبيا في صورة مسارين ثلاثيين (الجزائر- تونس- ليبيا) و ( الجزائر- تونس- مصر). وإطلاق مبادرات لحشد دول المنطقة وتنسيقها، منها مبادرة دول الميدان ( الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا) عام 2010.
- اعتماد أسلوب الوساطة ضمن مسارات التعاون لمواجهة التهديدات التي تعاني منها المنطقة، حيث ساهمت الجزائر في الوساطة في عدة قضايا بخصوص دول الجوار.
- التعامل مع التهديدات بعزل العامل السياسي عن العامل الإرهابي.
- لا تخرج المقاربة الجزائرية وتصوراتها لمواجهة التهديدات وحل الأزمة خاصة في ليبيا عن حدود وضوابط ما ترسمه ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، ومبادئ عقيدتها العسكرية، والتي تعمل بالأساس على البحث عن الحلول السلمية والخيارات الدبلوماسية بدل اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية. وتظهر الجهود الدبلوماسية الجزائرية فيما يخص الأزمة في ليبيا أساسا من خلال العمل على محورين أساسيين، يتمثلان في سعي الجزائر لجمع الأطراف الليبية للحوار وحثهم على اعتماده كأساس للوصول إلى حل الأزمة من جهة، وفي دعم الجهود الأمنية في ليبيا من جهة ثانية.<sup>(9)</sup>

### المحور الثاني: دور الدبلوماسية الأمنية للجزائر في احتواء التهديدات اللاتمائية

لقد اكتسبت الدبلوماسية الأمنية الجزائرية أهمية بالغة في مواجهة التهديدات الأمنية خاصة من ليبيا ومالي الناتجة عن التوترات الأمنية التي تعرفها البلدين، والتي يعكس انتشارها على نطاق واسع

في الإقليم الجيوسياسي للجزائر تحديا خطيرا على الأمن القومي، مما يستدعي بالضرورة خطوات جدية وفعالة من قبل الدبلوماسية الجزائرية.

### أولا: نشاط الدبلوماسية الأمنية تجاه الأزمة في ليبيا

في إطار سعي الجزائر إلى دعم الجهود الرامية للوصول إلى اتفاق بشأن الصراع في ليبيا والتهديدات التي تشكلها على المنطقة، فقد تعاونت الجزائر بشكل غير مسبوق مع المغرب. وإلى جانب دعم الجزائر القوي لجهود الأمم المتحدة فقد استقبلت الجزائر كلا من وزراء خارجية هولندا وإيطاليا وبريطانيا ومسؤولين كبار في الدول الغربية بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، حيث عبرت الجزائر في المؤتمرات الصحفية اللاحقة لكل هذه اللقاءات أن الجزائر تدعم الوصول إلى حل سلمي في ليبيا مؤكدة على رفضها أي تدخل عسكري في ليبيا. وهو ما حاولت الدبلوماسية الجزائرية التأثير به على الدول الإفريقية وأن تجعله موقفا رسميا تتبناه أغلب الدول الإفريقية وأنه لا توجد طريقة لاحتواء التهديدات الناجمة عن الانفلات الأمني في ليبيا إلا بانتهاج الطرق السلمية لحل الأزمة. فالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية لا يكون عن طريق الحرب واستخدام القوة العسكرية.<sup>(10)</sup>

فعلى عكس الدول الكبرى والإقليمية الساعية نحو مطامع اقتصادية في ليبيا والداعية إلى التحرك العسكري في ليبيا من أجل مكاسب مادية، ترى الجزائر أن أي حرب في ليبيا ستهدد بشكل مباشر الأمن القومي الجزائري، وقد أظهرت الجزائر مخاوفها من تداعيات التدخل العسكري التركي والدولي في الأزمة الليبية، الأمر الذي دفعها على الفور لتفعيل دور الدبلوماسية الأمنية الجزائرية المعروفة بكفاءتها دوليا فيما يخص احتواء التهديدات اللاتماثلية في المنطقة وتوقعت تقارير مختلفة أن يكون للدبلوماسية الجزائرية والتونسية دور حاسم في حل الأزمة الليبية، لكن بعيدا عن التدخل العسكري التركي، الذي سيزيد من تعقيد الوضع، لاسيما مع إرسال تركيا إرهابيين من سوريا إلى ليبيا ما يشكل تهديد حقيقي ومباشر على الأمن الجزائري.<sup>(11)</sup>

وحسب ما جاء في بيان رئاسة الجمهورية الجزائرية، أنه في سياق التصعيد العسكري في ليبيا والتهديد الأمني على الجزائر، استقبل رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون يوم 6 جانفي 2020 رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية فايز السراج لبحث حل سياسي في ليبيا بعيدا عن أي تدخل أجنبي. وذكر الرئيس تبون بأن موقف الجزائر حيال الأزمة الليبية ثابت والذي يستند أساسا على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأكد حرصه على النأي بالمنطقة عن أي تدخل أجنبي وأن الوسائل الدبلوماسية والسلمية هي الحل الأفضل لمواجهة التهديد الذي تشهده جراء الأزمة في ليبيا.<sup>(12)</sup>

كما تبادل الرئيس تبون مع المستشار الألمانية أنجيلا ميركل تحليل الوضع في ليبيا وأكد الطرفين حول ضرورة التعجيل بإيجاد حل سياسي للأزمة الليبية والوقف الفوري للنزاع المسلح ووضع حد للتدخلات العسكرية الأجنبية. وأكد الرئيس تبون خلال مجلس الوزراء أنه " يتعين على دبلوماسيتنا أن

تعطي للعالم صورة عن الجزائر الجديدة التي تنق في نفسها وفي إمكانياتها وفي مستقبلها وفخورة بماضيها وانجازاتها وعلى وعي بالصعوبات التي تواجهها لكنها مصممة على تجاوزها". (13)

يرى توفيق رباحي في القدس العربي اللبنانية أن "الدبلوماسية الجزائرية بدأت تفكر في اللحاق بقوافل المتدخلين في الصراع السياسي والعسكري في ليبيا. لكن الجزائر تأخرت كثيرا بحيث أصبح صعبا عليها استدراك المسافة الفاصلة بينها وبين اللاعبين الآخرين... وهذا التأخير الكبير ترك الجزائر اليوم بلا خيارات. كما ستكون له عواقب سياسية وأمنية واقتصادية صعبة على الجزائر". وأضاف أيضا أن "الدبلوماسية الجزائرية مطالبة اليوم بجهد استثنائي لم يعد مسموحا لها المضي في لعب دور المتفرج السلبي. ليبيا تحولت إلى مستنقع إذا لم تذهب إليه الجزائر فسيأتي إليها: الجزائر لم تملك ترف الاختيار والمفاضلة. يكفي تأمل قائمة الدول المعنية بشكل أو بآخر بالأزمة الليبية للتأكد من صعوبة، وربما استحالة، نجاح الدبلوماسية الجزائرية في تغيير مسار الأحداث في ليبيا بما يخدم مصالحها، حتى لو تحركت اليوم: مصر، الإمارات، فرنسا، تونس، السعودية، تركيا، إيطاليا، قطر، الولايات المتحدة. تحتاج الجزائر إلى جهد خاص مع كل دولة من هذه الدول إذا كانت تريد تغيير شيء". (14)

فيتعين إذن، على الدبلوماسية الجزائرية التحرك على مستوى الفضاء المتوسطي الذي يبقى من أكثر الفضاءات المؤهلة للتأثر المباشر بانعكاسات سيناريو التصعيد العسكري المدعوم بقوات عسكرية أجنبية، وهو ما لا يظهر جليا أنه يخدم مصالح دول الضفة الشمالية للمتوسط حتى وان كانت ترغب في استدامة الأزمة في ليبيا، فإنها تحرص على عدم تجاوزها حدود الانعكاس على ما يحمل التهديد الجدي لأمن أوروبا. فالوضع اليوم بات أكثر جدية فيما ينذر به من أخطار وتهديدات أمنية على العديد من الفضاءات الجيوسياسية التي تمتد عليها ليبيا وبالخصوص الجزائر، حيث سيكون للحرب الكثير من الانعكاسات التي تهدد الأمن والاستقرار في الجزائر بحكم الجوار المتداخل والمتعدد التشابكات الذي يجعل من أمن الجزائر رهين ما يمكن ليبيا أن تحققه من استقرار.

#### ثانيا: نشاط الدبلوماسية الأمنية تجاه الأزمة في مالي

شهدت منطقة الساحل عقب أزمة مالي 2012 تصاعد النشاط المتطرف العنيف وانتشار واسع لشبكات الإرهاب والمافيا، مما فاقم من حالة عدم الاستقرار في المنطقة، حيث يضم تنظيم الدولة الإسلامية نحو 6000 مقاتل أفريقي في العراق وسوريا وهناك إمكانية أن تكون منطقة الساحل ملاذهم الآمن التالي، هذا من جهة. ومن جهة ثانية أخفقت التدخلات الأجنبية في توفير الاستقرار في المنطقة، مما يجعل منها بؤرة تهديد وخطر كبير على الأمن القومي بالنسبة للجزائر. حيث تتفاعل عوامل كثيرة كالبطالة و الفقر والنزاع مع التغيير والتدهور البيئي في المنطقة على صناعة الإرهاب والجريمة المنظمة. (15)

وهنا يظهر الخطر الحقيقي والتحدي أمام الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في التعامل مع هذا النوع من التهديد الناتج عن التدهور الأمني في مالي. بالإضافة إلى دور العديد من الدول في دعم الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة بالأسلحة، فقد أشارت الدراسة التي نشرها الاتحاد الأوروبي

نهاية عام 2016 والتي تضمنت عدة أبحاث أجرتها منظمة(كار) الخاصة بأبحاث التسلح في الصراعات، أكدت أن(51) شركة تابعة لدول من بينها تركيا والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، باعت أكثر من(700) مكون تستخدمها الجماعات الإرهابية في صناعة العبوات الناسفة، بالإضافة إلى عمليات تهريب الأسلحة التي تتم على نطاق واسع.<sup>(16)</sup> " وتكمن قوة الدولة الجزائرية وترتبط في بعدها الوطني وتماسكها الجغرافي والاجتماعي في عمقها الحيوي المتمثل في الحفاظ على منطقة الصحراء، لما تمثله من رمز للقوة الدبلوماسية التفاوضية للجزائر في فترة الاستعمار الفرنسي، وفي نفس الوقت مجالا للتهديدات الدائمة في إطار المبدأ الأساسي للجيوسياسية "، حيث تلعب القوى الكبرى دورا بارزا في إدارة الصراع لأجل المصالح الخاصة والمكاسب المادية للنفط والغاز، وهذا ما يجعل الجزائر في تحد كبير وتهديد أكبر جراء ما يدور حول الأزمة في مالي"إن الأهداف الحيوية للسياسة الخارجية للجزائر تجاه ما يجري في شمال مالي تكمن في تواجد مصادر الطاقة النفطية والغازية في الصحراء الجزائرية، وهي ثروة تمثل في عمومها ما يزيد عن 98 بالمائة من عائدات الجزائر الخارجية، والذي يعد مجال مصدرها أمرا حيويا لا يمكن التفريط في الأمن المحيط به".<sup>(17)</sup>

### المحور الثالث:التحديات التي تواجه الدبلوماسية الأمنية الجزائرية لاحتواء التهديدات اللاتماثلية

من الصعوبة إيجاد حلول جذرية وفعالة في القضايا الأمنية التي تشكل تحدي على الدبلوماسية الجزائرية. وفي إطار هذه التحديات الواسعة والتهديد والخطر الذي تمثله ليبيا ومالي على الأمن الجزائري، حيث أصبحت تدار المخاطر بفاعلية أكثر منها في مجال استحداث الأمن وأصبح تفعيل الدبلوماسية الأمنية الجزائرية ضرورة ملحة، لكن من الناحية العملية تواجه الدبلوماسية الجزائرية تحديات قوية لبلوغ الهدف.

### أولاً: تحدي المستلزم الأخلاقي( المبادئ) والمستلزم المصلحي( الأمن):

نتيجة للمخاطر والتهديدات لدول الجوار وتأزم الوضع الأمني وتعقده، شهدت الدبلوماسية الأمنية الجزائرية بعض التناقض في المواقف بسبب التوتر الناشئ بين المبادئ( المؤسسة لعقيدتها الأمنية) والمصالح (الأمنية)، مما استلزم ضرورة التعامل المرن مع بعض المبادئ بما يتوافق مع ضرورات الواقع، ويبرز ذلك من خلال موقفها من الأزمة في مالي، حيث فتحت الجزائر مجالها الجوي، والذي يعد سابقة في عقيدتها الأمنية، يتناقض تناقضا تاما ومبادئها وخطابها الراض للتدخل، فانه يتوافق ومصحتها الأمنية، لأن التدخل الفرنسي في مالي يحمي الجزائر من التهديد على حدودها. ومن ثم تعد أزمة مالي نموذجا للتوتر الحاد الناشئ بين المستلزمين الأخلاقي و المصلحي وكيفية إدارة الدبلوماسية الأمنية الجزائرية لتناقضات موقفها.<sup>(18)</sup>

### ثانيا: مبدأ عدم التدخل تحدي أمام الدبلوماسية الأمنية وإشكال في العقيدة الأمنية:

تعد فكرة التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بشكل مطلق، في وقت تشهد فيه الجزائر انهيار الدولة في ليبيا وتوترات حادة في مالي، يفرض بالضرورة إعادة النظر في سياستها الدبلوماسية في مجال الأمن مع دول الجوار في ظل استمرار تزايد المخاطر والتهديدات والاختراق



الأمني على أراضيها. من هذا المنظور" يمكن القول: إن هذا المبدأ أصبح خطرا على أمنها القومي. خلق هذا التوتر أيضا تناقضا في سلوك الجزائر قاريا كما يتضح من موقفها من القوة الإفريقية الجاهزة، فهي تقول بمبدأ عدم نشر قواتها خارج الحدود وفي الوقت نفسه تدعو الدول الأفريقية إلى التكفل بالأمن الإقليمي". (19)

هناك العديد من الفاعلون الإقليميون والدوليون يطالبون الجزائر بالتدخل العسكري لضبط الأمن في المنطقة كفرنسا وبريطانيا ومصر والسعودية.... رغم أن العديد من الأطراف جربت التدخل وفشلت في إحلال السلم مما أوقعهم في " فخ الحلقة المفرغة للتدخل: تدخل جديد لتصحيح مساوئ واختلالات تدخل سابق... علما بأن أي تدخل ينجم عنه المزيد من عدم الاستقرار. إن التجربة الميدانية أثبتت أن التدخلات تقود دائما إلى المزيد من التأزم والقلق الأمنية". (20)

لكن فشلت الدبلوماسية الجزائرية في مساعي التعاون والوساطة لحل الأزمة في كل من ليبيا ومالي ولم تحقق النتائج المرجوة خاصة في ظل انسداد الأفق السياسي داخليا.

### ثالثا: تحدي التعامل مع الجهات الدبلوماسية غير الرسمية

تواجه الدبلوماسية الأمنية الجزائرية صعوبة وتعقيد كبير في التواصل السلس مع الجهات غير الحكومية أطراف النزاع، فالمنظمات الإرهابية وزعماء الحرب الذين يتحكمون في أراضي وسكان وموارد طبيعية داخل الدولة، كلها تشكل عراقيل أمام الدبلوماسية الأمنية. بالإضافة إلى شبكات المافيا الناشطة في مجال الجريمة المنظمة كأطراف فاعلة في إدارة الأزمة في المنطقة ونشر التهديد. بالتالي، يؤدي انخراط الكيان السياسي للجزائر في أنماط تفاعل يومية ومتواصلة ومضبوطة مع جماعات الإرهاب والمافيا الدولية إلى خلخلة متصلة في بناء الأساسية وتهديد الأمن بكافة أشكاله وصوره. وقد يؤدي التهديد الناتج عن الاختراق الأمني من دول الجوار إلى البحث عن سند دولي عبر اتفاقيات وتحالفات مع القوى الخارجية لمواجهة التهديد، مما يمثل قاعدة للاختراق وتكليف القرارات السياسية وغيرها للدولة بما يخدم المصالح الخارجية، وهو تحدي خطير تواجهه الجزائر في خضم مواجهتها لهذه التهديدات من دول الجوار. (21)

رابعا: التهديدات اللاتمائية والاستقرار المتنامي و تحدي الفواعل الخارجية أمام خيار التسوية

### السلمية في منظور الدبلوماسية الأمنية الجزائرية:

يلعب التدخل الأجنبي دور حاسم في مسارات حل الأزمة في المنطقة من قبل فاعلين كبار والمتجسد في الدول الغربية خاصة وفاعلين صغار يتجسد خاصة في السعودية والإمارات، كل هذا يشكل تحدي كبير أمام الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع الوضع وطرق التصدي للتهديدات التي تشهدها المنطقة، مما أثر على بعض المبادئ المؤسسة للعقيدة الأمنية وحدثت بعض التعديل أو التكيف. لكن يبقى موقف الجزائر ينادي بعدم التدخل وتفعيل الدبلوماسية الأمنية باعتماد مبدأ التعاون والوساطة، ودعم الحل السلمي للأزمة في المنطقة. ومقابل التدخل العسكري الذي ينادي به فاعلون دوليون وإقليميون يظهر تحدي كبير أمام الدبلوماسية الجزائرية في محاولة مواجهة التهديدات اللاتمائية التي تعاني منها في خضم

وجود احتمال قيام الفاعلين الداعين للتدخل بعمل عسكري في دول الجوار رغم معارضة الجزائر. لكن بالمقابل" فان كل هندسة أمنية إقليمية لا تكون محلية المنشأ والأداء، وإن كانت تستفيد من دعم خارجي، من الصعب أن يستتب أمرها. بيد أن النقل لا يجعل الجزائر في غنى عن الحد الأدنى من الأرضية السياسية والأمنية المشتركة والتوافق الاستراتيجي مع الفاعلين الكبار. يشير هذا التشابك والتداخل إلى مدى تعقد الاعتماد المتبادل سياسيا وأمنيا". (22)

### الخاتمة:

في الأخير نخلص من خلال الإشكالية محل الدراسة والفرضيات المقترحة إلى أن فهم مكونات تفعيل الدبلوماسية الأمنية الجزائرية ودورها في احتواء التهديدات اللاتماتلية الناتجة عن الانفلات الأمني لدى دول الجوار، يتطلب فهما واضحا لمكونات الموضوع وليس فهما لما ليست عليه الدبلوماسية الأمنية الجزائرية. فإذا أدركنا الدبلوماسية الأمنية على أنها المنظور الذي نفهم من خلاله تفاعلات الجزائر الخارجية بشكل أكبر، هنا يمكننا التمييز بين تلك التفاعلات من خلال ذلك المنظور الخاص ونفس التفاعلات من خلال نوع آخر من المنظورات مثل تحليل السياسة الخارجية وعلاقتها بالعقيدة الأمنية الجزائرية في مجالها الجيوسياسي. حيث تركز الدبلوماسية الأمنية على الربط بين الممثلين كأطراف ودول ومنظمات أو حتى شركات التي يمثلونها أو لصالح أي منها يتخذون القرارات.

إن التهديدات المشتركة والعبارة للحدود قد أدت إلى إعطاء بعد إقليمي للأمن والدبلوماسية الجزائرية. بالتالي، نجد أن طبيعة التهديد والانفلات الأمني لدى دول الجوار قد أثرت على سلوك الدولة الجزائرية، وضرورة اللجوء إلى التشاور، والتنسيق، والتعاون والشراكة باعتبارها أفضل مقاربة للاستجابة للتهديدات اللاتماتلية من خارج حدود الدولة من خلال العمل وفق مقاربة إقليمية تقوم أساسا على التخطيط المشترك والعمل الدبلوماسي.

يؤدي المحيط الجيوسياسي الذي توجد ضمنه الدولة دورا مهما في إدراك التهديدات الأمنية، بالتالي لا يمكن فهم الدبلوماسية الأمنية الجزائرية دون الأخذ بالاعتبار الأوعية الجيوسياسية التي توجد ضمنه. ومن هنا كانت الجزائر مجبرة على المراقبة والتأثير في إقليمها باعتباره مصدرا للتهديدات اللاتماتلية، كما أنها مجبرة في هذه المهمة بتفعيل الدبلوماسية الأمنية والتعامل مع فواعل كثيرة ليست بالضرورة دولية قد تتوافق معها، وقد تتنازع.

### الهوامش:

(1) عبد النور بن عنتر، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية". مركز الجزيرة للدراسات، 2 ماي 2018، ص 2. <http://studies.aljazeera.net>

(2) نفس المرجع، ص 3.

(3) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(4) مصطفى صايح، "الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على

الأمن الإقليمي". المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثاني، ديسمبر 2014، ص 9.

(5) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 4.

- (6) صالح زباني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة". مجلة المفكر، العدد الخامس، ص 297.
- (7) Cristopher.s.chivvis, **The Franch war on Al Qa'ida in Algeria**.cambridge: Cambridge university press,2015,pp.83-181
- (8) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص 6-7.
- (9) <http://studies.aljazeera.net>
- (10) مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، "العلاقات الليبية الجزائرية ما بعد 17 فبراير و أزمة الانقسام السياسي". تونس، 6 جوان 2016. <http://www.csds.com>
- (11) توفيق المدني، "الجزائر والدور الفاعل لحل الأزمة الليبية". مجلة البلاد اللبنانية، العدد 213، 4 جانفي 2020. ص 15.
- (12) وكالة الأنباء الجزائرية، "نشاطات الدبلوماسية بالجزائر من أجل حل سياسي للأزمة الليبية". 8 جانفي 2020 <http://www.aps.dz>
- (13) وكالة الأنباء الجزائرية، "انتشار للدبلوماسية الجزائرية للاضطلاع بدور إقليمي دولي". 7 جانفي 2020 <http://www.aps.dz>
- (14) "الصراع في ليبيا: هل تنجح الجزائر في تسوية الأزمة بعد اجتماع تبون بالسراج وجاويش أوغلو؟". 7 جانفي 2020. [www.bbc-com.ampproject.org](http://www.bbc-com.ampproject.org)
- (15) إيان دايفس، (وآخرون)، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**. (تر: عمر سعيد الأيوبي - أمين سعيد الأيوبي)، ستوكهولم: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، 2018، ص ص 115-116.
- (16) مشتاق نوري مجيد البياتي، (وآخرون)، **التقرير الاستراتيجي السنوي - التسلح في العالم بين التوازن والتفوق**. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019، ص 40.
- (17) مصطفى صايح، مرجع سابق، ص 10.
- (18) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 5.
- (19) نفس المرجع، نفس الصفحة.
- (20) نفس المرجع، ص 6.
- (21) وليد عبد الحي، (وآخرون)، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 67.
- (22) عبد النور بن عنتر، ص ص 7-8.